مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

دور التدقيق الجبائي في تعزيز حوكمة الشركات في الجزائر "دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات الاقتصادية في "الجزائر"" ضمن مواضيع المحور المالي

*سهام طالب حسين[1]
[1] محاضر قسم ب، جامعة محمد البشير الابراهيمي، حي 17 أكتوبر برج بوعريريج، 34000، الجزائر.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على الدور الفعّال الذي يلعبه التدقيق الجبائي في تعزيز حوكمة الشركات في الجزائر وذلك عبر دعمها في بلوغ الادارة الرشيدة، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل مباشر على رفع الأداء المالي للشركات الاقتصادية، كما هدفت دراستنا كذلك إلى التعرف على واقع التدقيق الجبائي في الشركات الاقتصادية الجزائرية والجهات الداعمة له.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التطرق إلى أدبيات متغيرات الدراسة، كما تكوّنت عينة الدراسة التطبيقية من مجموعة من أهم الشركات الاقتصادية الرائدة في الجزائر، أين تم الاعتماد على المنهج التحليلي الاستنتاجي بالاعتماد على أداة الاستبيان المقسّمة إلى ثلاث محاور أساسية تخدم فرضيات الدراسة، أين تم جمع و تحليل البيانات المتحصّل عليها بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية المختلفة للإجابة على اشكالية الدراسة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ان هناك علاقة إيجابية بين التدقيق الجبائي وحوكمة الشركات في الجزائر، مع وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير التدقيق الجبائي على حوكمة الشركات، كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن أغلب الشركات الاقتصادية في الجزائر تسعى إلى تفعيل وظيفة التدقيق الجبائي أكثر فأكثر لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف الحوكمة المختلفة خاصة المالية منها من خلال الوفرات الضريبية والتسيير الجبائي الأمثل مما يضمن قوائم مالية موثوقة والتي تعتبر الغاية الأساسية التي تعمل الحوكمة على توفيرها لأصحاب المصالح.

الكلمات المفتاحية: الوفرات الضريبية، الحوكمة ،القوائم المالية، الشركات الاقتصادية، التدقيق الجبائي، التسيير الجبائي .

The Role of Tax Audit in Strengthening Corporate Governance in Algeria "An applied study on a group of economic companies in Algeria"

*Taleb Hacine Siham [1]
[1]MCB, University Mohamed El Bachir El Ibrahimi Of Bordj Bou Arreridj, City 17 Octobre, Bordj Bou Arrereidj,34000 , Algeria.

A B S T R A C T

This study aimed to shed light on the effective role that tax auditing plays in enhancing corporate governance in Algeria by supporting it in achieving good management, which will directly reflect on improving the financial performance of economic companies. Our study also aimed to understand the

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني siham.talebhacine@univ-bba.dz
– المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

reality of tax auditing in Algerian economic companies and the entities supporting it.
To achieve the study's objectives, a descriptive approach was used to address the literature of the study variables. The applied study sample consisted of a group of the leading economic companies in Algeria, where the inductive analytical approach was adopted, relying on a questionnaire tool divided into three main axes that serve the study's hypotheses. The data collected and analyzed was based on a set of different statistical tests to answer the study's problem.
The study concluded with a set of results, the most important of which is that there is a positive relationship between tax auditing and corporate governance in Algeria, with a statistically significant effect of the tax auditing variable on corporate governance. The study also found that most economic companies in Algeria strive to activate the tax auditing function increasingly, given its significant role in achieving various governance objectives, especially financial ones, through tax savings and optimal tax management, ensuring reliable financial statements, which is the primary goal that governance aims to provide for stakeholders.
Keywords: economic companies, financial statements, governance, tax auditing, , tax savings, tax management.

المقدمة:

في ظل التغيرات المتزايدة والسريعة في بيئة الأعمال و الأزمات المالية التي عايشها و لازال يعايشها العالم، أصبحت الحوكمة الفعّالة ضرورة ملحّة لتحقيق الشفافية والمساؤلة وضمان إستمرارية الشركات، ولتحقّق الحوكمة الغاية من وجودها فإنها تعتمد على مجموعة من الأليات الداخلية والخارجية من بينها التدقيق الجبائي الذي له دورفعّال في ضمان التسيير الجبائي الأمثل والحد من مخاطر عدم الإمتثال الضريبي أو التهرب الضريبي.

يلعب التدقيق الجبائي دورا محوريا في توفير الضمانات اللازمة حول صحة المعلومات المحاسبية والجبائية للشركات ممّا يساهم في رفع ثقة أصحاب المصالح وتحسين كفاءة العمليات الإدارية والمالية من خلال توصياته التي تعزّز من الإلتزام الضريبي و تحسّن من عملية إدارة المخاطر

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا أن نطرح إشكالية دراستنا كمايلي:

كيف يعزّز التدقيق الجبائي من حوكمة الشركات ؟

تتفرّع إشكاليتنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- *هل تعتمد الشركات الاقتصادية في الجزائر على مبادئ وأليات الحوكمة؟*
- *إلى ماذا ترجع أهمية التدقيق الجبائي داخل الشركات الإقتصادية؟*
- *هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الجبائي على حوكمة الشركات؟*

فرضيات الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

يعزز التدقيق الجبائي من حوكمة الشركات من خلال رفع ثقة أصحاب المصالح

تتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتمد الشركات الاقتصادية في الجزائر على مبادئ و أليات الحوكمة بشكل كبير.
- للتدقيق الجبائي دورجد هام في تحقيق التسييرالجبائي الأمثل و تحسين الأداء المالي للشركات.
- هنالك علاقة إيجابية بين كل من التدقيق الجبائي وحوكمة الشركات.
- هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الجبائي على حوكمة الشركات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على الدور الفعّال الذي يلعبه التدقيق الجبائي في تحسين التسيير الجبائي للشركات و ضمان الإمتثال الضريبي لها، أين بهذه الطريقة سوف يعزّز من شفافية
ومصداقية التقارير المالية الأمر الذي ينعكس على الحد من مشكلة تعارض المصالح داخل الشركة ويساهم في بناء نظام حوكمة قوي و فعّال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد نوع العلاقة التي تربط التدقيق الجبائي وحوكمة الشركة، وقياس مقدار تأثير تلك العلاقة على تعزيز حوكمة الشركات وبذلك تهدف دراستنا إلى تحقيق النتائج التالية:

1. التعرف على أهمية التدقيق الجبائي للشركات الاقتصادية في الجزائر.
2. التعرف على أهمية تبني الحوكمة بألياتها المختلفة في الشركات الاقتصادية في الجزائر.
3. التعرف على العلاقة التي تربط التدقيق الجبائي بحوكمة الشركات.
4. تحديد مدى تأثير التدقيق الجبائي على حوكمة الشركات.
5. تقديم مقترحات للتحديات التي تواجه تبنّي أليات الحوكمة في الجزائر،وتفعيل دورالمدقق الجبائي أكثر في الشركات الاقتصادية في الجزائر.

منهجية الدراسة:

تم الإعتماد على مزيج من المناهج التي تتوافق فيما بينها لتحقيق أهداف الدراسة،و التي تتجسّد في المنهج الوصفي التحليلي للوصف الشامل لكل متغيرات الدراسة وإبراز العلاقة الموجودة بينها،كما تم
الإعتمادعلى مصادر ثانوية وأخرى رئيسية لجمع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة،حيث شملت المصادرالثانوية كل المراجع المتعلّقة بمتغيرات الدراسة أما بالنسبة للأساسية فقد شملت الإستبيان الذي كان موجّها إلى عينة من الشركات الاقتصادية الجزائرية مع الإعتماد على برنامج *Spss* لتحليل البيانات و الخروج بنتائج حول صحة الفرضيات من عدمها.

الجانب النظري:

أولا :التدقيق الجبائي

مفهوم التدقيق الجبائي:

الجباية بما تحويه من غموض و من تعقّد كذلك ما تحمّله للمؤسسة من أعباء وتكاليف أصبحت بحاجة كبيرة إلى التدقيق، لان هذا الأخير يعمل على ضبط معالمها بما يخدم أهداف المؤسسة ويضمن حقوق الخزينة العمومية.

تطرّق لمفهوم التدقيق الجبائي العديد من الهيئات المتخصّصة و العلماء لأنه أصبح محل إهتمام العديد من الأكاديميين و ممارسي المهنة حيث نذكر منها الاتي:

يعرّف التدقيق الجبائي بأنه:"فحص انتقادي للوضعية المحاسبية للمؤسسة مع مراقبة الالتزام بالقوانين الجبائية."(Casta & Mikol, 1999, p. 107)

كما يعرّف بأنه:" إبداء رأي على مجموعة من الهياكل الجبائية للمؤسسة وطريقة توظيفها , وبالتالي نجد الجباية بكل أنواعها موضوع التدقيق داخل المؤسسة." (Bougon, 1986, p. 17)

وبالتالي فالتدقيق الجبائي هو إجراء رقابي يشمل الوضعية الجبائية والمحاسبية للمؤسسة بهدف التحقق من الإلتزام بالقوانين وتحقيق الوفرات الضريبة الممكنة.

أهداف التدقيق الجبائي:

تتمثّل أهدافه فيمايلي. (BELBACHIR , 2018, p. 53)

1.مراقبة الإلتزام الضريبي:

- ضمان إلتزام المؤسسة بالقوانين الجبائية.
- التأكّد من موثوقية المعلومات الجبائية للمؤسسة (التصريحات الجبائية).
- التأكد من صحة عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية .
- إكتشاف الانحرافات الموجودة و التحكم في المخاطر الجبائية و الحد منها.

2. تقييم الكفاءة الجبائية:لضمان التسيير الجبائي الأمثل على مستويين.

- المستوى الاستراتيجي للمؤسسة: على مستوى القرارات الاستراتيجية للمؤسسة و التي تكون الجباية هي العنصر الأساسي في اتخاذها.
- المستوى التشغيلي للمؤسسة: على مستوى العمليات اليومية للمؤسسة مثل: طرق الاهتلاك، طرق استرجاع الرسم على رقم الاعمال Tva، الاستفادة من مزايا الاستثمار ...الخ.

الجهات المستفيدة من التدقيق الجبائي:

هنالك العديد من الجهات التي يخدمها التدقيق الجبائي وهي كالأتي:

- المؤسّسة :الشركاء و المسيّرون يسعون من خلال التدقيق إلى تخفيض التكاليف الناتجة عن المخالفات الجبائية إلى ادنى مستوى ممكن و ضمان التسيير الجبائي الأمثل.
- هيئات التدقيق الخارجية: للمدقق الخارجي الحق في الاطلاع على تقرير التدقيق الجبائي بإعتباره من عناصر الإثبات المهمة .
- المستثمرين المستقبليين: يهتمون بالديون و الالتزامات الجبائية للمؤسسة.
- أصحاب المصالح: مثل المؤسسات المالية والمقرضين الذين يهتمون بمديونية عملائهم الجبائية و وضعيتهم المالية بهدف التأكد من قدرتهم على سداد ديونهم.

أنواع التدقيق الجبائي:

هنالك نوعين للتدقيق الجبائي هم كمايلي.

- التدقيق الجبائي الداخلي: هو نشاط داخلي مستقل وهادف يضمن للمؤسسة صحة وضعيتها الجبائية، كما يقدّم التوصيات اللازمة حول ضبط المخاطر الجبائية وتحسين التسيير الجبائي لها.

- التدقيق الجبائي الخارجي: هو المراجعة التي يمارسها مهني جبائي مستقل عن المؤسسة بهدف تقديم رأيه حول صحة الوضعية الجبائية للمؤسسة .

سير عملية التدقيق الجبائي:

تمر عملية التدقيق الجبائي بالخطوات التالية:

1. قبول مهمة التدقيق :بعد إتخاذ قرار قبول مهمة التدقيق يقوم المدقق والعميل بتحديد شروط الإتفاقية (مسؤوليات المدقق) وإعداد رسالة قبول المهمة. (الذنيبات، 2010، صفحة 134).
2. التخطيط : يسعى المدقق إلى أخذ أكبر قدر من المعلومات حول المؤسسة محل التدقيق وبيئتها من أجل معرفتها بشكل أوسع و اكتشاف الأخطاء الموجودة لتوجيه مهامه التدقيقية،

حيث يسعى المدقق عبر اكتسابه للمعارف اللازمة حول بيئة المؤسسة إلى تحديد المخاطر الجبائية و بناء خطة عمل محكمة.

3. تقييم نظام الرقابة الداخلية: يركّز المدقق الجبائي على نظام الرقابة الداخلية الجبائي الذي يخص سير العملية الجبائية داخل المؤسسة ، فتحكم المؤسسة في مخاطرها و العمل على الحد منها مرهون بشكل أساسي بفعالية نظامها الرقابي. (Benoit, 2003, p. 146)
4. تدقيق العمليات الجبائية: يقوم المدقق في هذه المرحلة بتدقيق العمليات الجبائية للمؤسسة

وبالخصوص تلك لم يملك المعلومات الكافية حولها من تقييمه للنظام الرقابي، كذلك يركّز المدقق على تدقيق العمليات المعقدة أو الغير العادية بالمؤسسة، حيث يعتمد على العديد من الاليات كالتحليل المالي والاستبيان.

5. تقرير التدقيق:عند الإنتهاء يقوم المدقق الجبائي باعداد تقرير يحوي نتائج عمله مع التوصيات اللازمة.

الخطر الجبائي.

يعرّف بأنه: ينتج من عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي، أو بغرض الغش والتهرب الجبائي، الأمرالذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتها أمام الإدارة الجبائية إلى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات. (مامش و عدون، 2008، صفحة 37).

تواجه المؤسسة الخطر الجبائي بشكل دائم لأنه مرتبط بتعاملاتها اليومية ، فهو ينتج عن الاخلال بالتزامات المؤسسة اتجاه الادارة الضريبية مما ينتج عنها غرامات مالية قد تكون كبيرة في بعض الأحيان، وهذا الاخلال في الالتزامات يكون نتيجة التهرب الضريبي من طرف المؤسسة أو عدم فهمها

للقوانين الجبائية ممّا يؤدي بها إلى القيام بتعاملات غير صحيحة أو بإتّخاذ قرارات خاطئة بالإضافة كذلك إلى تضيع امتيازات جبائية مهمّة قد منحها إياها المشرع الجبائي.

أنواع الخطر الجبائي:

ينقسم الخطر الجبائي إلى مايلي:

- مخاطر عدم الالتزام :تخص عدم إلتزام المؤسسات بواجباتها الجبائية،كذلك ترتبط هذه المخاطر بعدم إستيعاب المؤسسات للقوانين الجبائية و طريقة تطبيقها ممّا يؤدي بها إلى أخطاء في التصريحات الأمر الذي يؤدّي إلى إعتبار المؤسسة غير ملتزمة جبائيا.

- مخاطر الفرص الجبائية الضائعة:هي تلك المتعلّقة بعدم إقتناص المؤسسة للفرص الجبائية التي قدّمها لها المشرع(الإعفاءات)،كذلك سوء تسيير المؤسسة لهذه الفرص بعدم الإلتزام بشروط الحصول على الإلتزامات.

ثانيا: حوكمة الشركات.

لقي مصطلح حوكمة الشركات في الأونة الأخيرة رواجاكبيرا لدى العديد من الباحثين ومختلف المنظمات والهيئات الوطنية والدولية، ويرجع تزايد الإهتمام بها للعديد من الدوافع والأسباب ولعلّ أهمّها سلسلة الأزمات التي أظرت بالإقتصاد العالمي و الإنهيارات الكبيرة لكبريات الشركات العالمية.

مفهوم حوكمة الشركات:

عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بأنها: "الأسلوب الذي يتضمن مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة، ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف الأطراف المعنية ،كما توفر الهيكل الذي تتحدّد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء. (OECD، 2004)

كما عرّفتها مؤسسة التمويل الدولية بأنّها:"النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها." (IFC, 2024)

وبالتالي فحوكمة الشركات هي :"مجموعة من الإجراءات و العمليات و النظم التي تعتمدها الشركة لتحقيق التوازن بين بين معظم أطرافها وتحقيق أهدافها."

أهمية حوكمة الشركات:

لقيت الحوكمة خصوصا في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة، لأنه قد أثبت أن الحوكمة هي الحل الأمثل لإدارة رشيدة وفعّالة، ولسوق مالي كفئ وازدهار اقتصادي واجتماعي وبيئي وهذا ما سنبرزه فيما يلي:

أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات والمساهمين:

- حماية كل حقوق المساهمين مثل حق التصويت وحق الاطلاع حق توزيع الأرباح.
- الرفع من ثقة كل المستثمرين (الحاليين والمرتقبين) في الشركة.
- ضمان الإفصاح الشامل عن أداء الشركة ووضعها المالي للمساهمين بكل دقة ووضوح. (نصر علي و شحاتةالسيد، 2007، صفحة 29)
- الحفاظ على سعرالأسهم مرتفعة بشكل دائم مما يساهم في الحفاظ على الأرباح المرجوة باستمرار.
- تجنّب الفساد الاداري والمالي في الشركات.
- زيادة الفرص في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للتمويل وبتكاليف منخفضة .
- الحفاظ على توازن النظام المالي للشركات ممّايضمن استمراريتها وقدرتها على مواجهة الأزمات.

أهمية الحوكمة بالنسبة للإقتصاد:

- تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي للبلاد وتحسين تنافسية الاقتصاد مع الحد من ظاهرة البطالة.
- تفادي الوقوع في الأزمات المالية مع بناء الثقة والكفاءة في أسواق المال مما يؤدي إلى انتعاش هذه الأخيرة وتطوّرها وجذبها للاستثمار الأجنبي.

أهمية الحوكمة بالنسبة للمجتمع:

- محاربة الفقر والبطالة من خلال تفعيل إنتاجية ومردودية الشركات.
- التقليل من الانهيارات المالية التي تؤدي إلى انقطاع سبل العيش وتدهور المستوى المعيشي والصحي للمجتمع ككل وانتشار البطالة.
- رفع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات اتجاه المجتمع.

الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة :

تقوم الحوكمة على مجموعة من العناصر وهي كمايلي:

- المساهمين: هم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم و ذلك مقابل حصولهم على الأرباح المتوافقة مع حصصهم مع ضمان إستمرارية الشركة.
- هنالك ثلاث أنواع من المساهمين وهم المساهمون المؤسساتيون أوّل من أسّس الشركة وعادة ما يكونون ذوي الأغلبية،و هنالك المساهمون ذوي الأغلبية الذي يسيطرون على الشركة بإمتلاكهم لأغلبية الأسهم و حقوق التصويت، وأخيرا المساهمون ذوي الأقلية مالكوا أقلية الأسهم.
- مجلس الإدارة: هو الممثل الأساسي للمساهمين أمام جميع أصحاب المصالح، يتم إنتخابه تصويت أغلبية المساهمين في إجتماع الجمعية العامة،ولمجلس الإدارة دورين أساسيين هما الإدارة و الرقابة. (كافي، كافي، و بوربيع، 2018، صفحة 104)
- الإدارة التنفيذية: يحدّدها مجلس الإدارة لتسيّر الأعمال اليومية للشركة وتقدّم تقاريرها لمجلس الإدارة، و تعتبر الإدارة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق أهداف الشركة تعظيم قيمتها و ضمان إستمراريتها.
- أصحاب المصالح الأخرون:هم كل الأطراف الفاعلون مع الشركة سواء داخليون أو خارجيون، فالداخليون يحسّنون من أداء الشركة و الخارجيون يعزّزون من الثقة و المصداقية.

مبادئ حوكمة الشركات:

تعتبر مبادئ الحوكمة نقاط مرجعية يتم الإعتماد عليها لتوجيه ودعم الشركات و الأسواق الهيئات المالية للإعتماد الصحيح للحوكمة و تحقيق الغاية المرجوّة منها .

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ حول الحوكمة لأول مرة في سنة 1999 وتم تعديلها في سنة 2004 كما تم تنقيح مضمونها كذلك في سنة 2015. والتي كانت خلاصة نطاق واسع من تبادل الخبرات والمشاورات والمعارف بين الدول الأعضاء وخبراء من مختلف العالم، اتحاديات، منظمات ونقابات وهي كمايلي:

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعّال لحوكمة الشركات.

يجب على إطار حوكمة الشركات أن يكون متناغما ومتوافقا مع البيئة المحيطة به ،توافق القوانين والتشريعات، توزيع المسؤوليات و المهام بكل وضوح و دقة بين مختلف الجهات المسؤولة عن الحوكمة (الاشرافية، التنفيذية، الرقابية، التوجيهية) ،كذلك على أسواق المال تعزيز الحوكمة من خلال لوائحها وقوانينها

المبدأ الثاني :حقوق المساهمين.

يجب حماية حقوق المساهمين بإعتبارهم أصحاب المصلحة الأولى و هذا لكونهم المصدر الرئيسي لبناءالشركات و تتمثّل أهم مصالحهم فيمايلي:

- تأمين أساليب تسجيل ونقل ملكية الأسهم.

- الحق في المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين مع إلزامية اعلامهم بموعدها قبل تاريخ انعقادها، مع توضيح كل القواعد التي تحكم هذه الاجتماعات (قواعد التصويت).
- الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومساءلة المديرين التنفيذيين.
- الحصول على حقوقهم من الأرباح والاطلاع على التقارير المالية وكل المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب.
- يجب الإفصاح عن التعديلات الأساسية في الشركة، كذلك عن أي تعديلات غيرعادية مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين.

يبغي على حوكمة الشركات أن تضمن معاملة متساوية وعادلة لكافة أنواع المساهمين.كما ينبغي أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها ضمن نفس الصنف من الأسهم أي من نفس الفئة (حقوق التصويت)، وينبغي أن يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك، كما يجب حماية مساهمات المساهمين ذوي الأقلية من استغلال المساهمين ذوي الأغلبية.

المبدأ الرابع: أهمية ودورأصحاب المصالح.

- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وفق ما ينص عليه القانون، مع تعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم.
- تفعيل دور أصحاب المصالح مع الشركات مع رسم حدود تعاملاتهم مع الشركات.
- ضمان توفير المعلومات الملائمة لكل أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب ليستطيعوا أن يقوموا بدورهم وأن يتخذوا القرارات السليمة.
- على أصحاب المصالح أن يكونوا على اتصال دائم بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتماماتهم وتوجّهاتهم، مع الابلاغ عن أي تجاوزات غير أخلاقية أو غير قانونية صادرة من طرف الشركة.

المبدأ الخامس: الشفافية و الإفصاح.

يعتبرمجلس الإدارة أعلى سلطة هرمية بالشركة وبالتالي فمسؤولياته كبيرة و متعددة من أهمها مايلي:

- العمل على أساس من العلم التام بأساسيات العمل، أخلاقيات العمل، الإلتزام بالقوانين مع بذل العناية المهنية اللازمة.
- الاشراف والرقابة على الإدارة التنفيذية .
- تحقيق مصالح الشركة والمساهمين، مع ضمان المعاملة العادلة لكافة المساهمين.
- الأخذ بعين الاعتبار لمصالح واهتمامات كل أصحاب المصالح الأخرين.
- الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات وإجراء التغييرات اللازمة إذا لزم الأمر.
- ضمان موثوقية وشفافية التقارير المالية والغير مالية مع توفيرها في الوقت المناسب.

المبدأ السادس:مسؤوليات مجلس الإدارة.

يتم ضمان الإفصاح و الشفافية في المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- المعلومات التي تخص أعضاء مجلس الإدارة (مستواهم، مؤهلاتهم، آلية وكيفية انتقائهم).
- استراتيجية وأهداف الشركة بكل وضوح ودقة.
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.

- سياسة المكافأت المعتمدة للإدارة العليا وأي امتيازات أخرى.
- مستوى المخاطر الحالية والمتوقعة مستقبلا.
- كل المواضيع المهمّة التي تخص أصحاب المصالح.

الجانب التطبيقي:

سنقوم في هذا الجزء بإسقاط الجزء النظري على أرض الواقع من خلال تحليل أراء عينة الدراسة حول إشكالية الدراسة و إختبار صحة الفرضيات عبر مايلي؛

العناصر الأساسية للدراسة:

-أداة الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا إثبات صحة الفرضيات من عدمها تم إعداد الإستبيان بناءا على متغيرات الدراسة ،و يعّبر عن الإستبيان بأنّه: "مجموعة من الأسئلة توجّه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع، أو مشكلة، أو موقف، ويتم تنفيذه إما عن طريق المقابلة الشخصية، أو أن ترسل إلى المستقصيين عن طريق البريد (زرواتي، 2008، صفحة 189).

تم إعداد إستبيان يتكوّن من قسمين، القسم الأول يشمل البيانات الشخصية لعينة الدراسة، والقسم الثاني يتضمّن محورين، يتضمّن المحور الأول الإعتماد على مبادئ و أليات الحوكمة في الشركات الاقتصادية في الجزائر أما المحور الثاني فقد خُصّص لأهمية و دور التدقيق الجبائي داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر.

-معيار الإجابات:

تم الاعتماد على مقياس ليكارت Likert الخماسي الذي يحتمل خمس أنواع من الإجابات من أجل تحديد أراء أفراد عينة الدراسة وفق هذا المقياس كما يلي: (Sekaran و Bougie، 2016)

الجدول رقم(01):مستويات الإجابة وفق مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	المجال	المستوى
1	[1.8 - 1]	منخفض جدا
2	[2.60 - 1.81]	منخفض
3	[3.40 -2.61]	متوسط
4	[4.20 -3.41]	مرتفع
5	[5 -4.21]	مرتفع جدا

-مجتمع الدراسة:

يعبّر مجتمع الدراسة عن جميع مفردات الظاهرة التي يتناولها موضوعنا،و بناء على إشكالية الدراسة وأهدافها يتكوّن المجتمع المستهدف من مجموعة من الشركات الاقتصادية للشرق الجزائري.

تم توزيع الإستبيان على 56 شركة إقتصادية ،وقد تم إسترجاع 39 إستبيان صالح للتحليل والمعالجة وهذا يمثّل نسبة إسترجاع تقدّر ب69.64% وهي مقبولة.

-قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

بهدف التأكد من صحة الإستبيان ودرجة الوثوق به يجب التأكد من مدى صدقه وثباته، حيث يدل الثبات على إتّساق النتائج والصدق على أن الإستبيان قد قام بقياس ما وضع لقياسه أين تكون نتائجه واقعية

وخلاصة تجربة عينة الدراسة، وسوف نعتمد على معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق و ثبات محاور الإستبيان (غنيم و صبري، 2000، صفحة 259)،و كانت النتائج كالاتي:

الجدول رقم (02): نتائج إختبار صدق وثبات الإستبيان

المحـــــــــــــــــــــــــــاور	عدد العبارات	معامل الثبات(ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
واقع الإعتماد على مبادئ و أليات الحوكمة داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر.	09	0.884	0.940
دور وأهمية التدقيق الجبائي داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر.	08	0.832	0.912
الإستبيان ككل	17	0.908	0.953

يتبيّن من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات للمحور الأول تساوي 0,884 و قيمة معامل الثبات للمحور الثاني تساوي 0,832، كما أن قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية يساوي 0,908 وكلها أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (0.60)، بالإضافة كذلك إلى أن معامل الصدق لكل محور على التوالي 0.940 و 0.912 و للدرجة الكلية 0.953 و هو جد مرتفع ،وعليه يمكننا القول أن الإستبيان لمحاوره يتميز بالثبات و الصدق.

-إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

سوف نقوم فيما يلي بإختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة لأن نتائجه سوف تحدّد نوع الإختبارات التي سوف يتم إستخدامها في الدراسة (إختبارات معلمية أولا معلمية)، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على كل من معامل الإلتواء و معامل التفرطح لذي يعتبر أداة تستخدم للتأكد مما إذا كانت بيانات العينة المستهدفة تتّبع التوزيع الطبيعي أولا ، وفيما يلي فرضيات الإختبار:

- **الفرضية الصفرية:** بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة:** بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (03): إختبار معامل الالتواء و معامل التفرطح للإستبيان

متغيرات الدراسة	معامل الإلتواء	معامل التفرطح
واقع الإعتماد على مبادئ و أليات الحوكمة داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر.	-0.861	0.486
دور وأهمية التدقيق الجبائي داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر.	-0.003	0.407

يتّضح من نتائج الجدول المقدّمة أعلاه أن معاملات الالتواء لبيانات الدراسة تتراوح ما بين المجال [+1.1-]، ومعاملات التفرطح تتراوح ما بين المجال [+3.3-] وهذا يدل على أن بيانات المتغيرات تتّبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فسوف نقبل الفرضية الصفرية.

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

سوف نقوم فيما يلي بعرض مجموعة من الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة كالأتي:

الجدول رقم(04): الخصائص النوعية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

الجنس			
الذكر		الأنثى	
24	%61.5	15	%38.5

المؤهّل العلمي							
شهادة الليسانس		شهادة الماستر		دراسات عليا		شهادات أخرى	
11	%28.2	16	%41	12	%30.8	/	/

الوظيفة									
مسير		مدير تنفيذي		محاسب		رئيس مصلحة		موظف	
10	%25.6	8	%20.5	13	%33.3	4	%10.3	4	%10.3

الخبرة المهنية					
أقل من 5 سنوات		من5-10 سنوات		أكبر من 10 سنة	
8	%20.5	9	%23.10	22	%56.4

من الجدول السابق يتبيّن أن معظم عينة الدراسة هي من الذكور بمعدل 61.5% أما الإناث فيمثلون نسبة 38.5 % وهذا الأمر راجع إلى أن الذكور أكثر توفّرية من حيث الوقت والجهد من الإناث.

أما بالنسبة للمؤهّل العلمي لأفراد عينة الدراسة فنلاحظ أن الأغلبية حاصلة على شهادة الماستر بمعدل 41% ليليها أصحاب الدراسات العليا بمعدل 30.8 % وأخيرا المتحصّلين على شهادة الليسانس بمعدل 28.2 %، وبالتالي فكل عينة الدراسة يملكون مؤهلّات علمية جيدة.

أعلى نسبة مشاركة في الإجابة على الإستبيان كانت مقسّمة بين المحاسبين بمعدل 33.3 % ليليها المسيرون بمعدل 25.6 % و المدراء التنفيذيين بمعدل 20.5 % ، وكان لرؤساء المصالح و الموظفين النسب الأقل وهذا راجع لكون المحاسبين والمسيرين والمدراء التنفيذيين هم الفئة الأكثر إستهدافا للإجابة على الإستبيان.

وأخيرا يتميّز 56% من أفراد عينة الدراسة بخبرة تتجاوز 10 سنوات، و23% منهم يتميّزون بخبرة ما بين 5 إلى 10 سنوات و تتميّز الفئة الأقل من 5 سنوات بمعدل 20% ، وهذا يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة ذو خبرة كافية في مجال عملهم مما يجعلهم مؤهّلين للإجابة على الإستبيان وتقديم نتائج موثوقة وصحيحة للإجالة على إشكالية الدراسة.

تحليل نتائج إجابات إفراد عينة الدراسة:

قبل إختبار صحة فرضيات الدراسة يجب بداية الإطلاع على إتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة بين الموافقة من عدمها على عبارات محاور الإستبيان وهي كالأتي:

الجدول رقم(05): إجابات المستجوبين حول واقع تطبيق مبادئ وأليات الحوكمة في الشركات الاقتصادية.

المحور الأول: واقع الإعتماد على مبادئ و أليات الحوكمة في الشركات الاقتصادية في الجزائر				
الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى التقدير

01	هنالك فصل واضح و محدّد للمهام و المسؤوليات داخل الشركة	4.21	0.801	مرتفع جدا
02	تتبنى الشركة سياسات و إجراءات واضحة لحماية لجميع حقوق المساهمين مع ضمان المعاملة العادلة لهم	4.18	0.721	مرتفع
03	هنالك قنوات تواصل مفتوحة و دائمة بين الشركة و أصحاب المصالح	4.13	0.864	مرتفع
04	تتم شفافية الإفصاح عن جميع التقارير المالية للشركة في موقعها الإلكتروني	2.67	0.955	متوسط
05	هنالك مراقبة دورية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة	4.31	0.922	مرتفع جدا
06	يعتمد مجلس الإدارة سياسية محدّدة و واضحة للإشراف و الرقابة داخل الشركة	4.36	0.778	مرتفع جدا
07	اعتمادكم على مدقق خارجي يحد من مشكلة عدم التماثل المعلوماتي بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح	4.36	0.668	مرتفع جدا
08	لسوق المال دور هام في ممارسة الرقابة على مجلس الإدارة	3.21	1.361	متوسط
09	هنالك قسم خاص بالتدقيق الداخلي مهمته ضبط نظام الرقابة الداخلية	4.31	0.766	مرتفع جدا
/	الدرجة الكلية	3.97	0.643	مرتفع

من خلال النتائج المقدّمة أعلاه نجد المتوسط الحسابي للمحور بلغ قيمة 3.97 مع إنحراف معياري يقدّر ب 0.643 مما يدل على الإتجاه الإيجابي للمحور.

كان لكل من العبارتين (06) و (07) أعلى متوسّط حسابي بقيمة 4.36 مما يدل على أن المستجوبين متّفقون وبالإجماع على أن الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة والتدقيق الخارجي ودوره في الحد من مشكلة تعارض المصالح من أهم أليات الحوكمة المعتمدة في الشركات الاقتصادية في الجزائر، كما نالت العبارتين رقم (05) و(09) نفس قيمة المتوسط الحسابي الذي يقدّر ب4.31 مما يؤكّد موافقة أغلبية المستوجبين على أن إستقلالية مجلس الإدارة و إعتماد قسم خاص بالتدقيق الداخلي من أهم أليات الحوكمة المعتمدة على مستوى عينة الدراسة والتي تحقّق أهداف الشركة.

كان للعبارة رقم(01) متوسط حسابي يقدّر ب4.21 مما يدل على أن الفصل الواضح للمهام والمسؤوليات داخل الشركة يوفّر إطار فعّال لحوكمة الشركات و هو أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة، كما قدّر المتوسط الحسابي للعبارة رقم (02) ب4.18 مما يؤكّد توفّر المبدأ الثاني من مبادئ لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتمثّل في حماية حقوق المساهمين، وكان للعبارة رقم (03) متوسط حسابي يقدّر ب4.13 مما يدل على تحقّق مبدأ تفعيل دور أصحاب المصالح داخل الشركات في الجزائر من خلال خلق قنوات تواصل مفتوحة بينهم و بين الشركة .

تحصّلت العبارتين على التوالي (08) و(04) على متوسطات حسابية تقدر على التوالي ب 3.21 و 2.67 مما يدل على ضعف دور أسواق المال في الجزائر في ممارسة الرقابة على مجلس الإدارة مع ضعف سبل الإفصاح خصوصا الإلكتروني.

وبالتالي يمكننا القول أن هنالك تبني جيد لمبادئ و أليات الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، فمنذ سنة 2007 والجهود تتزايد لتفعيلها بشكل أفضل، حيث أنه ومن خلال النتائج المتحصّل عليها وجدنا أن الشركات تخطو خطوات جيدة إتجاه تبنّيها لمبادئ الحوكمة من خلال توفير إطار فعّال لحوكمة الشركات عبر توزيع المهام والمسؤوليات، كذلك تعمل الشركات على حماية المساهمين والمعاملة العادلة لهم من خلال إعتماد سياسات و إجراءات واضحة لذلك، كما أن هنالك تفعيل لدور أصحاب المصالح داخل الشركات عبر خلق

قنوات إتصال دائمة، مع تحّمل مجلس الإدارة لكل مسؤولياته خصوصا أن له مسؤولية جزائرية إتجاه أي تقصير.من الملاحظ كذلك أن متطلبات الإفصاح لازالت تفتقر إلى جهود أكثر حيث أنها يجب أن تصبح إلكترونية لكونها الطريقة الأكثر سهولة لإيصال المعلومات وبكل شفافية.

ومن النتائج المتوصّل لها نقول بأن الشركات تعتمد بشكل كبير على العديد من أليات الحوكمة والتي من أهمّها مجلس الإدارة والتدقيق بنوعيه حيث أن تضافر جهودهم معا يحقّق أهداف الحوكمة، إلا أنّ هنالك نقص في الدور الرقابي لأسواق المال على الشركات لكون أسواق المال في الجزائر مازالت غير نشطة بشكل كبيرو هذا ماله تأثير سلبي على الحوكمة.

الجدول رقم(06): إجابات المستجوبين حول دورو أهمية التدقيق الجبائي في الشركات الجزائرية

المحور الثاني: أهمية و دور التدقيق الداخلي داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر				
الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
01	تعتمد الشركة على خدمات مكاتب تدقيق جبائية خارجية	4.03	0.584	مرتفع
02	تقوم الشركة بالتدقيق الجبائي بشكل دوري	3.67	0.955	مرتفع
03	تلجأ الشركة لخدمات التدقيق الجبائي لتحقيق الإمتثال الضريبي	4.18	0.790	مرتفع
04	الهدف الأساسي من خدمات التدقيق الجبائي للشركة تجنب العقوبات والغرامات الناتجة عن الرقابة الجبائية	4.49	0.506	مرتفع جدا
05	يعتبر المدقق الجبائي مسؤولا عن التسيير الجبائي الأمثل للشركة	4.31	0.614	مرتفع جدا
06	يرفع التدقيق الجبائي من ثقة أصحاب المصالح في الشركة	4.31	0.468	مرتفع جدا
07	يؤثر التدقيق الجبائي إيجابا على مستوى الأداء المالي للمؤسسة	4.28	0.510	مرتفع جدا
08	يساهم التدقيق الجبائي في تعزيز الشفافية و المساءلة داخل الشركة	4.28	0.510	مرتفع جدا
/	الدرجة الكلية	4.19	0.432	مرتفع جدا

يلاحظ نتائج الجدول السابق أن المحور يتّجه نحو الموافقة وبشدة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري على التوالي قيمة 4.19 و0.432.

نالت العبارة رقم (04) أعلى متوسط حسابي يقدّر ب4.49 مما يؤكد أن الهدف الأساسي للجوء الشركات إلى خدمات التدقيق الجبائي تعود إلى تجنب عقوبات الرقابة الجبائية خصوصا و أنها تثقل كاهل جميع الشركات، وكان للعبارتين (05) و (06) نفس المتوّسط الحسابي الذي يقدّر ب4.31 مما يدل على أن المدقق الجبائي مسؤول عن التسيير الجبائي للشركة مما يرفع من ثقة أصحاب المصالح داخل الشركة.

قدّر المتوسط الحسابي لكل من العبارتين (07) و(08) قيمة 4.28 حيث أن التدقيق الجبائي يؤثّر إيجابا على مستوى الأداء المالي للمؤسسة ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة عبر ضمان جودة وموثوقية التقارير

المالية، كما بلغ المتوسّط الحسابي للعبارة رقم (03) قيمة 4.18ممّا يؤكد أن التدقيق الجبائي يحقّق الإمتثال الضريبي للشركات عبر منع أي تجاوزات ممكنة.

نالت العبارتين الأولى والثانية أقل متوسطات حسابية بقيم تقدّر على التالي ب 4.03 و3.67 مما يدل على أنّ الشركات عادة ما تلجأ إلى خدمات تدقيق جبائية خارجية كما أنها تقوم به بشكل دوري لما له من إيجابيات عديدة على أدائها الجبائي.

وأخيرا نقول بأن للتدقيق الجبائي دور جد هام داخل الشركات وهذا لكونه يقلّل التكاليف الناتجة عن الرقابة الجبائية وبالتالي يخفّض من الخطر الجبائي وهو الهدف الأساسي الذي تسعى كل شركة إلى تحقيقه لما لمخاطرها من تأثير كبير على إستمراريتها ، كذلك يعتبر المدقّق الجبائي مسؤولا عن التسيير الجبائي الأمثل عبر تحقيق الأمن و الفعالية الجبائية ممّا يرفع من ثقة أصحاب المصالح و الذين من بينهم المساهمين و الإدارة الضريبية، كما يعتبر التدقيق الجبائي مساهما أساسيا في تحسين مستوى الأداء المالي للشركة من خلال الوفرات الضريبية التي يقدّمها للشركة و بهذا الشكل تتوفّر السيولة اللازمة وهذا الأمر ينعكس إيجابا على أدائها المالي و يزيد من إستثماراتها وتطورّها، كما يعزّز التدقيق الجبائي من الشفافية والمساءلة داخل الشركة عبر تحقيقه للإمتثال الضريبي. ما يجعل التدقيق الجبائي ذو أهمية كونه يتم بشكل دوري داخل الشركة وعلى يد متخصّصين مستقلين عن الشركة.

دراسة العلاقة بين التدقيق الجبائي وتعزيز حوكمة الشركات.

سوف نقوم بداية بتحديد نوع العلاقة التي تربط التدقيق الجبائي بحوكمة الشركات من خلال النتائج التالية:

الجدول رقم(07):الإرتباط بين التدقيق الداخلي وتعزيز حوكمة الشركات.

أهمية التدقيق الجبائي داخل الشركات الاقتصادية		
واقع إعتماد مبادئ وأليات الحوكمة	معامل ارتباط بيرسونr	0,650
	قيمة الدلالةp-value	0,000
	حجم العينة	39

يظهر من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.65 مما يدل على أنه هنالك إرتباط طردي بين دور التدقيق الجبائي داخل الشركات وتعزيز الحوكمة، كما أن الإرتباط دال إحصائيا عند قيمة دلالة p-value 0.000 لأنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة α=0.05.

وبالتالي ونظرا للدور الفعّال الذي يلعبه التدقيق الجبائي داخل الشركات من خلال التسيير الجبائي الفعّال وضمان الإمتثال الضريبي مع رفع الأداء المالي وتحقيق الشفافية والمساءلة كلها عوامل تعمل معا على تحقيق أهداف الحوكمة وبالتالي تفعيلها وتعزيزها بشكل أفضل داخل البيئة الجزائرية.

دور التدقيق الجبائي في تعزيز حوكمة الشركات.

سوف نقوم فيما يلي بتحديد دور وأثر التدقيق الجبائي في تعزيز حوكمة الشركات من خلال مايلي:

الجدول رقم(08):تحليل الإنحدار لأثر التدقيق الجبائي في تعزيز حوكمة الشركات

	معادلة الانحدار		اختبار F		اختبار T		معامل الارتباطR	معامل التحديدR2
	المعاملات B	الخطأ المعياري	قيمةF	قيمة الدلالة	قيمةT	قيمة الدلالة		

الثابت	0,795-	7,050	27,099	b0,000	0,113-	0,911	0,650	0,423
التدقيق الجبائي	1,089	0,209			5,206	0,000		

نلاحظ من نتائج الجدول أن قيمة F تساوي 27,099 وهي دالة إحصائيا عند قيمة دلالة 0 ما يعني وجود دلالة إحصائية لتأثير التدقيق الجبائي على تعزيز الحوكمة، كما بلغت قيمة 5,206 T وهي دالة إحصائيا عند قيمة دلالة 0 ما يعني أن التدقيق الجبائي متغيّر مؤثّر على الحوكمة ،وبالنظر لقيمة المعامل B والذي يعني أن التغير في قيمة التدقيق الجبائي بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 1,089 في الحوكمة وهذا ما تفسّره قيمة معامل الارتباط 0,65 r الذي يدل على أنه يوجد ارتباط موجب بينهما، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0,423 أي أن الدور الفعّال الذي يلعبه التدقيق الجبائي داخل الشركات يمثّل 42 % من الأسباب التي تؤدي إلى تعزيز الحوكمة وتحقيقها لأهدافها ،وعليه فيمكننا القول أن للتدقيق الجبائي تأثير إيجابي على تعزيز الحوكمة في الشركات الاقتصادية في الجزائر.

يعمل التدقيق الجبائي على تعزيز الحوكمة من خلال ما يقدّمه من خدمات للشركات عبر ضمان التسيير الجبائي الأمثل الذي يساعد على تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر الجبائية، كما يعمل التدقيق الجبائي على ضمان الإمتثال الضريبي للشركات عبر ضمان الإلتزام بالقوانين الجبائية والوفاء بجميع الإلتزامات الجبائية في أجالها المحدّدة، وبهذه الشكل يتم تفادي العقوبات والغرامات الناجمة عن الرقابة الجبائية وبالتالي يخفّض الخطر الجبائي الناجم عنها.

يوفّر التدقيق الجبائي النقدية اللازمة للشركة من خلال إستغلاله لجميع الفرص الجبائية التي يوفّرها المشرع الجبائي للمكلّفين، كما يعزّز من الشفافية والمساءلة عبر ضمان موثوقية التقارير الجبائية للشركة والتي تعتبر من أهم المعلومات التي تخدم جميع مصالح أصحاب المصالح.

يعتبر التدقيق الجبائي من أهم سبل تفعيل الحوكمة بألياتها ومبادئها المختلفة داخل الشركات الاقتصادية في الجزائر لكونه مسؤول عن تسيير وتوفير مصادر التمويل اللازمة للشركة عبر ضبط أدائها الجبائي بالحد من الخطر الجبائي الذي يهدّد إستمراريتها مع ضمان موثوقية وجودة التقارير المالية وبالتالي فهو يحد من مشكلة تعارض المصالح ويحقّق أهداف الشركة عبر ما يوفّره لها من أفاق كثيرة للتطوّر وكسب الميزة التنافسية.

الخاتمة:

ختاما لدراستنا يمكننا القول أن للتدقيق الجبائي تأثير إيجابي على تفعيل الحوكمة في الجزائر، وهذا لكونه يعتبر أليه من ألياتها فشأنه شأن كل من التدقيق الداخلي والخارجي وهذا ما سعت دراستنا إلى الوصول إليه، حيث أنه إلى حد الأن لا يعتبر التدقيق الجبائي من أليات الحوكمة و لكن و نظرا للأهمية التي تكتسيها الجباية حاليا في الجزائر تأثيرها المباشر على إستمرارية الشركات أصبح الإعتماد على التدقيق الجبائي كألية من أليات الحوكمة أمرا إلزاميا و فيما ما يلي أهم النتائج المتوصّل لها:

- هنالك واقع إيجابي لتبنّي مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية في الجزائر.
- هنالك تبنّي لأهم أليات الحوكمة المتعارف عليها على مستوى للشركات في الجزائر (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي).
- تعاني أسواق المال من نقص الفعالية مما يجعلها لا تمارس الرقابة على مجالس الإدارة.

- هنالك نقص كبير في متطلبات الإفصاح والشفافية.
- هنالك نقص كبير في الإعتماد على الإفصاح الإلكتروني.
- للتدقيق الجبائي علاقة إيجابية مع حوكمة الشركات.
- للتدقيق الجبائي أثر ذو دلالة إحصائية على تفعيل الحوكمة في الشركات الإقتصادية.
- ترجع أهمية التدقيق الجبائي لكونه يجعل الشركات تتفادي العقوبات والغرامات الناتجة عن الرقابة الجبائية (الخطر الجبائي) والتي لها تأثير جد كبير على إستمرارية الشركات.
- للمدقق الجبائي دور جد هام في كسب ثقة أصحاب المصالح عبر ضمان التسيير الجبائي الجيد والإمتثال الضريبي.
- يعمل التدقيق الجبائي على تحسين الأداء المالي للشركات عبر توفير السيولة اللازمة من خلال الوفرات الضريبية التي يقدّمها للشركة.
- يدعم التدقيق الجبائي الحوكمة في تحقيقها لأهداف الشركات وضمان إستمراريتها والحد من مشاكل تعارض المصالح.

التوصيات:

من خلال ما سبق يمكننا تقديم الإقتراحات التالية:

- ليكون التدقيق الجبائي أكثر فعالية يجب أن يكون بشكل دائم داخل الشركة شأنه شأن التدقيق الداخلي.
- يجب تفعيل سوق المال أكثر فأكثر لكونه من أهم أليات الحوكمة.
- يجب زيادة متطلبات الإفصاح ودعم الإفصاح الإلكتروني.

المراجع:

- أحمد الرفاعي غنيم، نصير محمود صبري ،2000، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، دار القباء، القاهرة، مصر.
- رشيد زرواتي، 2008، تدريبات على منهجية البحث العملي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة ،2007، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- على عبد القادر الذنيبات،2010، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية–النظرية والتطبيق–، طبعة الثالثة، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن
- مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، 2018، الحوكمة المؤسسية، الطبعة الأولى ألفا للوثائق، الجزائر.
- منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، 2004، مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، تاريخ الإسترجاع2024/09/20، نشر بموقع: http://www.oecd.org
- يوسف مامش، ناصر دادي عدون،2008، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي الطبعة الأولى، دار المحمادية، الجزائر.
- Abdelkader Belbachir, 2018, l'audit fiscal importance et enjeux ,cas de l'algerie, International Journal of Management & Marketing Research (MMR),IBFR,02.
- IFC, External Corporate, retrieved on 15/09/2024 From:

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topics_Ext_Content/IFC_External_CorporateSite/IFC+CG

- Jean Francois Casta, Alain Mikol, 1999 , De la révision des comptes aux activités multiservices, Comptabilite-Controle-Audit,Repec.
- P Bougon, 1986 ,Audit Et Gestion Fiscle , Edition CLET,Paris,France
- Pige Benoit ,2003,Audit Et Controle Interne, Edition Memento,Paris,France.
- Uma Sekaran, Roger Bougie,2016, Research metohds for business:A Skill-building approach,17th Ed,Jon Wiley & Sons Ltd,France